بشهادته التي تقوم على النفي شهادة النهاية شهادة اهل الكفر على المسلمين
شهادة المولى لماذونه ومكاتبه شهادة الاعمى لخفي المشكل لا تقبل شهادته
مع جل امرأة ولو كان مع جل وامرأة تقبل وتبقى وقت الشهادة
بعلة ثم زالت لا تقبل الا في اربعة مواضع عبد رق شهادته ثم عتق
كافر اسلم اعمى ابصر صبي رق شهادته ثم بلغ فاسق وتاب والشهادة تقبل
وفي فتاوى النوازل لابي الليث لا تقبل شهادة معلم الصبيان لان عقله
ناقص لكونه بالنهار مع الصبيان وبالليل مع النسوان ويوم الجمعة في الطاحون
وعن علقمة انه قال عقل ثمانين معلم صبيان كعقل امرأة واحدة والصحيح
انه ان كان عدلا تقبل شهادته وحديث علقمة في معلم بعينه وفي المنتقى
لا تقبل شهادة الآباء والامهات والاجداد والجدات للولد وولد الابن وان
سفل ولا شهادة الاولاد وان سفلوا ولا الاولاد للآباء والامهات والاجداد
والجدات شهادة الرجل لولد الابنة لا تقبل لانه لو نصر له لا يجوز وكذلك
لا تقبل شهادة الرجل على قضاء ابيه بان يشهد ان اباه قضى لفلان
على فلان بكذا ويجوز شهادته على شهادة ابيه وروى الحسن عن ابي حنيفة
عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رح وروى ايضا عن ابي حنيفة انه لا يجوز شهادة
الابن على قضاء ابيه وان كان الاب قاضيا يوم الشهادة وعن محمد
انه يجوز شهادة الابن على قضاء ابيه مطلقا ولا يجوز شهادة احد
الزوجين للآخر ولا شهادة الاجير لمن استاجره والمراد بالاجير الخاص
الذي يعد ضرر استاده ضررا لنفسه ونفعا لنفسه وهو معنى قوله

عليه

عليه السلام لا شهادة للقانع لاهل البيت وفي المغرب قيل اراد به من يكون
مع القوم كالخادم والتابع والاجير ونحوه ولانه بمنزلة السائل يطلب معاشه
وفي شرح منظومة ابن وهبان شهادة العدو على عدوه هل تقبل ام لا فالصحيح
انها تقبل سواء كانت العداوة دينية او دنيوية فانها لا تقدح في العدالة
وقيل العداوة الدنيوية تؤثر في العدالة ويقدح فيها فلا تقبل شهادة العدو
على عدوه اذا كانت العداوة دنيوية ومثال العداوة الدنيوية ان يشهد
المقذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول وليه
على القاتل والمجروح على الجارح او الزوج يشهد على امرأته بالزنا فان هؤلاء
لا تقبل شهادتهم في قول اكثر اهل العلم كربيعة والثوري واسحق ومالك
وان غزا واحد وهو المصرح به في غالب كتب اصحابنا والمشهور على السنة فقهائنا
ومثال العداوة الدينية المسلم يشهد على الكافر والمحق من اهل السنة يشهد
على المبتدع فان شهادة هؤلاء غير مردودة ولا قادحة في العدالة وذكر
صاحب المغرب نقلا عن آلي حنيفة رح ان العداوة لا تمنع الشهادة مطلقا
وذكر صاحب الخلاصة من اصحابنا في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل ما يؤيد ذلك
تنبيه قد توهم بعض المتفقهة والشهود ان كل من خاصم شخصا في حق
او ادعى عليه حقا انه يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك بل
العداوة بنحو ما ذكرت نعم لو خاصم الشخص لاخر في حق لا تقبل شهادته
عليه في ذلك الحق كالوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه والوصي لا تقبل
شهادته فيما هو وصي فيه والشريك لا تقبل شهادته فيما هو شريك فيه ونحو ذلك

Copyright Zhejiang Sci-Tech University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)